مقال جريدة الخبر حول ملتقى مستجدات حقوق وقضايا الأسرة يوم 2024/02/19

أساتذة يناقشون الإكراهات في التشريعات الدولية

حرب ضد الأسر تحت مسمى "الجندر"

يشهد العالم نقاشا محتدما حول قضايا الأسرة في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها مجال حقوق الإنسان. ففي الوقت الذي تسعى فيه المنظمات الدولية إلى فرض رؤيتها الليبرالية على مختلف الثقافات، ترفض العديد من المجتمعات، وعلى رأسها المجتمعات المسلمة، هذا التوجه الذي يتعارض مع قيمها الدينية والأخلاقية.

م. صوفيا

• بقسم الشريعة والقانون بكلية الشريعة والاقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في قسنطينة، تم تنظيم ملتقى وطني بعنوان "مستجدات منظومة حقوق الإنسان وقضايا الأسرة - أين تم التطرق المشترك الإنساني - الإسلامي والغربي بشأن الأسرة، نحو مواجهة الإكراه التشريعي في منظومة حقوق الإنسان.

بناء منظومة قانونية تحمي الأسرة

أوصى المشاركون في الملتقى بضرورة التصدي للإكراهات التشريعية الأممية التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وبناء منظومة قانونية تحمي الأسرة وترسخ مبادئ الفطرة الإنسانية.

وطالب المشاركون في الملتقى، وهم حقوقيون وأكاديميون، بتعزيز الهوية الإسلامية في المناهج التربوية لحماية النشء وضمان استقرار المجتمع، وتوعية الأجيال بالقيم الأسرية الإسلامية.

ودعا رجال الفقه والقانون إلى دراسة قضايا الأسرة وحقوق الإنسان من منظور الشريعة الإسلامية، وتفعيلها على أرض الواقع بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني الدينية والثقافية والإعلامية، لمواجهة الأفكار والظريفات التي تتعارض مع الدين والفطرة.

وقد أوصى المشاركون في الملتقى بتعزيز دور القضاء في حماية الأسرة، ودعوا الباحثين إلى إجراء دراسات مقارنة بين الشريعة والقانون في قضايا الأسرة، وإنشاء منظمات عربية مسلمة لرعاية اللاجئين، والسعي في إطار الدولية الإسلامية. وفي الختام، دعا المشاركون إلى إنشاء مرصد، ومتى لحماية الأسرة من المخاطر التي تهددها في ظل التكنولوجيات الحديثة.

تحديات جمة تواجه الأسر

ويهدف الملتقى، حسب القائمين عليه، إلى تسليط الضوء على التطورات الحديثة في منظومة حقوق الإنسان وتأثيرها على قضايا الأسرة، مع التركيز على أوجه الاتفاق والاختلاف بين المنظورين الغربي والإسلامي.

وأكد هؤلاء على ضرورة التعرف على أهم التطورات التي شهدتها منظومة حقوق الإنسان في مجال قضايا الأسرة، وكذا الكشف عن المصطلحات والمضامين التي تضمنتها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتي تحدد المسار الوجودي لقضايا الأسرة.

وقد سعى المشاركون في الملتقى إلى تحليل الإكراهات التشريعية التي تمارسها المنظمات الدولية لفرض رؤيتها على الدول الأعضاء، وتحديد التحديات التي تواجه الأسرة المسلمة في ظل هذه التطورات.

وأدارت أشغال محاور الندوة حول التوجهات الحديثة في منظومة حقوق الإنسان، والحق في إنشاء الأسرة بين المنظور الغربي والمنظور الإسلامي، كالحق في الزواج الهوية الجندرية، خدمات الصحة الإنجابية، الأنماط الجديدة للأسرة، الزواج الفسري، زواج المسيار، زواج المثرد، وغيرها.

إلى جانب الحديث عن الحقوق داخل الأسرة بين المنظور الغربي والمنظور الإسلامي في حق التمكين النسوي، المساواة بين الجنسين، القوامة، حقوق الطفل، المصلحة الفضلى للطفل، وكذا حقوق الأصول ضمن الأسرة.

الحماية الدولية للأسرة في ظل الأزمات العالمية

وتحدث المشاركون عن الحماية الدولية للأسرة في ظل الأزمات العالمية كالحق في الاختلاف، الأسرة المسلمة في المجتمعات الغربية، حقوق الأسر المهاجرة، الأسرة اللاجئة، لم الشمل، وأيضا حقوق الأسرة في النزاعات المسلحة.

ومن خلال مداخلتها، ناقشت المكتورة خديجة بركاني، رئيسة الملتقى، الإكراه التشريعي في قضايا الأسرة، والتي تناولت من خلالها إجراء الدولة للتحفظ في القانون الدولي خلال مصادقتها على الاتفاقيات الدولية. وهذا لاستبعاد الأثر القانوني لمواد معينة، والذي يعتبر حقا للدول، وهو نتيجة حتمية لفكرة الإرادة التي يبنى عليها الالتزام في القانون الدولي.

كما تناولت المتدخلة اتفاقية "سيداو"، والمتعلقة بحقوق المرأة، والتي عرفت تحفظا على بعض موادها من الدول الموقعة ومن بينها الجزائر، خاصة المتعلقة بالزواج. إلا أن الدول بعد التحذير الأول حول مدى الالتزام بالاتفاقية أصلحت من رفض لمتحفظاتها، وهذا ما أوقعها في مشكل حل الخصوصية. وجعل الحكومات تحت ضغط لتعديل قوانينها الداخلية من أجل التماشي مع التشريع الدولي.

وفي حالة رفض الدول الاستجابة، فإنها ستكون تحت ضغط فاعلين آخرين في المجتمع الدولي، من بينهم المؤسسات المالية الدولية التي تفرض إملاءاتها على الدول من الضغط عن طريق القروض الممنوحة للدول. هذا ما يعطيها الحق حتى في التدخل في تمرير برامج قد تكون متعارضة مع خصوصيات الدول الثقافية وقيمها الدينية والثقافية، إضافة إلى خلق تحديات متعلقة بالتوازن بين الالتزام بالمعايير الدولية والمحافظة على السيادة الوطنية.

الكشف عن الدور التوجيهي للمنظومة الأممية

وناشد المتدخلون من جامعات "قسنطينة، تيزي وزو، تيارت، سكيكدة، أم البواقي وغيرها - سواء حضوريا أو عن بعد، بضرورة الكشف عن الدور التوجيهي للمنظومة الأممية في إعادة تعريف الأسرة من حيث التكوين وتوزيع الأدوار الاجتماعية لكلا الجنسين.

وقد كانت مقارنة بين التوجه الغربي والتوجه الإسلامي بخصوص معالجة قضايا الأسرة حادة، حيث كانت عند البعض لتشبه الأكاديميين الخطورة ما تنص عليه المواثيق الدولية وما تصبو إليه من محاولة فرض توجهاتها عن طريق الإكراه التشريعي عند الدول والحكومات وإلغاء التحفظات الصادرة عنها.

وطالب المتدخلون بنشر الوعي لدى الأجيال الصاعدة بخطورة "التطبيع" مع الأفكار المطروحة بشأن أدوار المرأة والرجل في المجتمع وفي إطار الأسرة والتي تناقض دين الفطرة، خاصة فيما يتعلق بقضية "الجندر"، إذ يرى البعض أن مفهوم الجندر يتجاهل الاختلافات البيولوجية بين الرجال والنساء، والتي قد تؤثر على سلوكهم وقدراتهم. ويرى البعض الآخر أن مفهوم الجندر يحاول فرض رؤية غربية على الثقافات الأخرى، ويتجاهل التنوع الثقافي في فهم الأدوار الاجتماعية، وهو ما يتنافى والطبيعة الإنسانية والشريعة الإسلامية.

"الجندر" يتنافى والطبيعة الإنسانية والشريعة الإسلامية

وانتقدت الأستاذة حكيمة مناع بشدة "المصطلح الحقوقي المراوغ" الذي تتبناه المنظمات الدولية، واعتبرته "مستعمدا" يسعى إلى فرض مفاهيم وقوانين غريبة على المجتمعات العربية والإسلامية، تحت غطاء "الالتزامات الدولية" و"الضغوط السياسية".

وركزت مناع في حديثها على ثلاثة مصطلحات رئيسية، "التمكين" و"المساواة" و"الجندر"، حيث رأت أن مصطلح "التمكين"، رغم أنه يبدو إيجابيا، إلا أنه يحمل في طياته أجندة خفية لتمرير قوانين تتعارض مع قيم المجتمعات العربية والإسلامية.

أما "المساواة"، فاعتبرت أنه يُفهم بطريقة [illegible] الغربية، حيث يُراد به "مساواة مطلقة" تتنافى [illegible] الإسلامية التي تقوم على "العدل" في توزيع الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء، واعتبرت المتحدثة مصطلح "الجندر" من أخطر المصطلحات، لأنه يمس "التركيبة الإنسانية" ويحاول أن يُحدث [illegible] على الأسرة والمجتمع.

ودعت مناع إلى ضرورة "تصحيح" هذه المفاهيم [illegible] بما يتوافق مع "الفطرة والقيم الإنسانية الأصيلة".

م.ص

24/24